

كلمة معالي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فعالية المرأة في مجال علم البيانات
جامعة بيرزيت 2017/2/1

سعادة الأخ الدكتور عبد اللطيف ابو حجلة المحترم
الأخوة والأخوات المتحدثون
الحضور كل باسمه ولقبه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

يسعدني أن أكون بينكم اليوم للاحتفاء بمبادرة المرأة في مجال علم البيانات، ولنشارك المحققين في مناطق أخرى من العالم بهذه المناسبة. كما يسعدني ان اكون بين نخبة من الأساتذة والباحثين والطلبة لتبادل المعرفة حول علم البيانات الذي يعد من أهم روافد التنمية للمجتمع الفلسطيني. ونحن هنا اولاً لنخصص حديثنا ودعمنا للمرأة التي نتقاسم معها حلم التحرير والبناء، والتي تستطيع أن تكون المستفيد الأكبر من هذا العلم العالمي، حيث تستطيع تطوير أدواتها التكنولوجية واستخدامها أينما كانت، المرأة موجودة فعلاً في العديد من المجالات الريادية، وليس من الصعب عليها أن تشارك عملياً وعلمياً في تنمية الاقتصاد الفلسطيني واقتصاد المعرفة من خلال انخراطها اكثر في هذا المجال الواعد.

الأخوة والأخوات

تؤمن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدور تكنولوجيا المعرفة الحيوي، لاسيما مع التطور المتسارع في ادواتها وتطبيقاتها. ويشكل هذا القطاع مساحة عريضة تضم المؤسسات والشركات والافراد من: مشغلي خدمات الهاتف الثابت والمتحرك، ومقدمي خدمات الانترنت، وشركات البرمجة والحلول، وشركات استيراد وبيع الأجهزة والمعدات، الى جانب المختصين والعاملين والأكاديميين. ويعد اساس تطور هذا القطاع توفير البيئة القانونية والتنظيمية الكفيلة بتشريع وتنظيم كافة العمليات والخدمات الالكترونية، ومكافحة الجرائم الالكترونية بكافة اشكالها، وتوفير البنية التحتية الحديثة والشاملة لربط المواطنين في كافة اماكن تواجدهم بخدمات الاتصالات والمعلومات بجودة عالية وبأسعار مناسبة، وخلق بيئة تنافسية حرة وعادلة، وتنمية القدرات البشرية ودعم الابداع وريادة الأعمال في هذا القطاع. هناك العديد من المعوقات التي تواجهنا في تحقيق كل هذا، أبرزها معوقات الاحتلال الاسرائيلي وسيطرته على أهم الموارد للاتصالات والمعلومات والمتمثلة بالظيف الترددي، والبوابات الدولية للاتصالات والانترنت، وحرماننا من استخدام هذه الموارد، واستيراد التكنولوجيا الحديثة لتوفير خدمات الجيل الثالث والرابع من الاتصالات، هذا بالإضافة الى قرصنة الشركات الاسرائيلية للأسواق الفلسطينية.

الحضور الكريم

لا يخفى عليكم ما لعلم البيانات والحوسبة من تأثير في تطوير القطاعات المختلفة، وقد اثبتت التجارب امكانية مساهمته في تطوير الأداء الحكومي كما القطاع الخاص، لذلك تبنت الحكومة الفلسطينية هذا التوجه، وقمنا كوزارة بترجمة هذا التوجه إلى مشاريع محددة. ورغم كل المعوقات فأنا نقوم ببذل كل الجهود الممكنة للنهوض بالقطاع، وتعظيم دوره في احداث التنمية المستدامة، وذلك فقا للرؤية الاستراتيجية للقطاع 2017 - 2022، والمتمثلة في نقل المجتمع الفلسطيني الى اقتصاد المعرفة، وهناك العدد من البرامج والمشاريع الاستراتيجية التي يجري العمل عليها، ونأمل حصد ثمارها في القريب العاجل بإذن الله، ومن اهمها:

أولاً: اطلاق خدمات الجيل الثالث من الاتصالات ، فرغم الصعاب إلا أننا نعمل مع المجتمع الدولي لتخطيها. وتحضيرا لهذه المرحلة فقد اطلقت الوزارة مؤخرا مسابقة افضل تطبيق حكومي محمول.

ثانياً: تفعيل خدمات الحكومة الإلكترونية والتي ستمكن الأفراد والمؤسسات من الحصول على ما يلزمها من المعلومات، والوصول الى ما تحتاجه من الخدمات الحكومية من خلال الانترنت ودون تكبد عناء التنقل، او انفاق المزيد من الأموال ويقدر اكبر من الشفافيه. وفي هذا السياق فقد أقر مجلس الوزراء مشروعاً تجريبياً يتضمن تطوير 10 خدمات الكترونية بالشراكة مع القطاع الخاص، ومن المتوقع ادراج عطاء بهذا الخصوص خلال هذا العام، وما لهذه الشراكة من مساهمة في ايجاد سوق لتطوير الحلول الالكترونية بالاضافة إلى جلب الشركات التقنية العالمية للشراكة المحلية بهدف تشجيع الاستثمار وايجاد المزيد من فرص العمل.

ثالثاً: تعمل الوزارة مع الشركاء لتعزيز البيئة القانونية باقرار قوانين متعلقة بالمعاملات الالكترونية والجرائم والتجارة الالكترونية وانظمة الدفع الآلي وكل ما يتعلق بذلك، مما يسهل اجراءات المعاملات القانونية والإدارية والتجارية بين المواطنين والمؤسسات أينما كانوا.

رابعاً: ولا يفوتني الحديث عن بعض المشاريع الهامة الأخرى مثل: تعزيز الأمن السيبراني من خلال الفريق الوطني للاستجابة لطوارئ الحاسوب (PALCERT)، ومشروع تحويل البث الاداعي والتلفزيوني الى البث الرقمي، وما لهذا من أثر هام في توفير الترددات وزيادة فاعلية محطات التلفزة المحلية، ومشروع المساهمة في تطوير القدرات الفلسطينية حيث تم انشاء مركز التدريب والابداع التكنولوجي

بالشراكة مع الحكومة الكورية ولقد طوعنا المركز لتطوير الكوادر الحكومية والأكاديمية وفي القطاع الخاص.

الأخوة والأخوات

تعد المعرفة من أكثر المصطلحات تداولاً في يومنا هذا، حتى غدت من السمات المميزة لهذا العصر، وهذه السمة اكتسبت نتيجة للتضخم المتسارع في حجم البيانات (Big Data) التي نتعامل معها يومياً، وزيادة درجة حساسية وأهمية البيانات، واتساع دائرة استخداماتها، مما جعل منها الأساس في عمليات التخطيط، وصنع السياسات، واتخاذ القرارات، ومدخلاً للبحث العلمي، ودراسات السوق والجدوى، واستطلاعات الرأي، وأداة لمراقبة الأداء من خلال مؤشرات قياس الأداء (KPI's)، وإنتاج المقاييس والمقارنات الدولية مثل: مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤشر التنافسية، ومؤشر الابتكار وغيرها. وليس ذلك فحسب بل تحولت إلى سلاح للدفاع عن كافة القضايا السياسية كانت أو اجتماعية، وعلى كافة المستويات من الفردية إلى الدولية، لدرجة أصبح ينظر إلى موضوع المعلومات وانترنت الأشياء على أنها ثروة المستقبل وخامة جيدة للصناعات ومحفزاً للمزيد من الأعمال في كافة المجالات.

الأخوة والأخوات

العلاقة بين التكنولوجيا والبيانات هي علاقة تبادلية، كلاهما يحتاج للآخر ويدعمه، فالبيانات هي ليست فقط المادة الأولية بل الوقود اللازم لكافة الأنظمة والصناعات التكنولوجية، فيما تساهم التكنولوجيا في تطوير استخدامات علم البيانات، حيث أنتجت الحلول المتعددة والفعالة لبناء بنوك المعلومات، ووفرت السعات اللازمة لاستيعاب الأحجام الهائلة من سجلات وحقول المعلومات، ومكنت من اختزال الوقت والجهد وزيادة الدقة في عمليات البحث والتنقيب في قواعد البيانات، وعززت القدرة على الربط بين المعلومات ودراسة الظواهر التي تمثلها للوصول إلى الحقائق والاستنتاجات.

وقبل النهاية، أتوجه إلى جامعاتنا الوطنية وإلى بناتنا وأبنائنا الطلبة، وإلى القطاع الخاص، مشدداً على ضرورة إيلاء المعرفة ما تستحق من الأهمية، والحرص على اكتساب المهارات الخاصة بهذه العلوم من: تحليل البيانات، وعرضها وحمايتها، فهذه من أهم المهارات طلباً في هذا العصر. وإننا في فلسطين أحوج ما نكون لحشد البيانات التاريخية والجغرافية والسياسية وتوظيفها في معركتنا ضد الاحتلال والظلم والاستبداد.

ختاماً أكرر شكري وتقديري لإدارة جامعة بيرزيت وإلى اللجنة المنظمة لهذا النشاط الاستثنائي وإلى الحضور الكريم، متمنياً لكافة أخواتنا مزيداً من النجاحات والتقدير.

والله ولي التوفيق